

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

تتشرف المديرية العامة بأن تحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (انظر الملحق) إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي كي تنظر فيه في اجتماعها العشرين.

الملحق

التقرير السنوي الرابع المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

أيار/ مايو ٢٠١٤

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م١٢٥ق١ وحدد اختصاصاتها الرامية إلى إسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي من خلال هذه اللجنة الأخيرة بشأن المسائل التي تدرج في نطاق ولايتها وتشمل ما يلي:

- استعراض بيانات المنظمة المالية وسياساتها لتقديم التقارير المالية والمحاسبية
- إسداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر
- استعراض مدى فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة ورصد تنفيذ نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات المنبثقة عنها.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة:

الاسم	تاريخ تعيين العضو من جانب المجلس التنفيذي ^١	مرجع المقرر الإجرائي
السيد فريد لحد (الرئيس)	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣	م١٣٢(٢)
السيد موكيش أريا	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٩)
السيدة ماري نكوبي	أيار/ مايو ٢٠١٢	م١٣١(٤)
السيد روبرت ساملز	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٩)
السيد ستيف تنتون	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٩)

١ تاريخ اعتماد المقرر الإجرائي المعني من جانب المجلس التنفيذي.

٣- وقد انتخبت اللجنة السيد فريد لحدود (لبنان) رئيساً لها بعد انتهاء مدة السنتين لولاية الرئيسة الحالية، السيدة ماريون كودن (نيوزيلندا). وأعربت عن تقديرها لما قدمه كل من الرئيسة الحالية (السيدة ماريون كودن) والأعضاء الحاليين للجنة (السيد جون فوكس والسيد فيرثاي سانتيرابيهوب) المنتهية مدة ولايتهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من إسهام كبير في عملها.

٤- وهذا التقرير هو التقرير السنوي الرابع المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وهو يلخص التقدم الذي أحرزته اللجنة في إنجاز أعمالها طوال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

اجتماعات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة منذ تقديم التقرير السنوي الأخير

٥- عقدت اللجنة دوراتها العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة في الفترات من ٢ إلى ٤ تموز/يوليو ٢٠١٣ ومن ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ومن ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ على التوالي. وتناولت جداول أعمالها جميع المجالات المشمولة بولايتها، بما في ذلك الضوابط الداخلية في المنظمة والنظم والعمليات لإدارة المخاطر والبيانات المالية وسياسات المحاسبة وممارسات الإفصاح عن النتائج وشؤون المراقبة الداخلية والميزنة ومراقبة الميزانية وإطار المراقبة الداخلية وقضايا المساءلة ومكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات وصندوق التأمين الصحي للموظفين وإصلاح المنظمة ومواصلة الأعمال واسترجاع البيانات بعد الأعطال وتكنولوجيا المعلومات والشراكات. وعملاً بما هو متبع من ممارسات جيدة، عقدت اللجنة في كل دورة اجتماعاً خاصاً مع ممثل مراجع الحسابات الخارجي ومع مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

٦- وحضر جميع أعضاء اللجنة الاجتماعات الآتفة الذكر.

٧- وحظيت اللجنة طوال اجتماعاتها بدعم مشكور من أعضاء الإدارة وهي تشكر المدير العام شخصياً وأعضاء فريقها على انفتاحهم لتبادل المعلومات مع اللجنة وتكريس الوقت الكافي للاستماع إلى الشواغل التي عبرت عنها اللجنة وتوفير التوضيحات أو الردود اللازمة.

٨- ومن المزمع أن تعقد اللجنة ثلاثة اجتماعات أخرى قبل انعقاد اجتماع لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في أيار/مايو ٢٠١٥ (في تموز/يوليو ٢٠١٤ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٥).

نزاهة البيانات المالية

٩- استعرضت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة وبحثت مع مراجع الحسابات الخارجي والمسؤول الكبير عن الشؤون المالية سياسات المحاسبة الرئيسية ومدى جاهة التقديرات المهمة ووضوح عمليات الإفصاح. وعقدت أيضاً اجتماعات مع مراجع الحسابات الخارجي بحضور أعضاء الإدارة ودون حضورهم لبحث نتائج عمليات الفحص التي أجروها وجودة تقارير المنظمة المالية بصفة عامة.

١٠- وقد كانت مناقشات اللجنة مستفيضة، غير أن هذا التقرير لا يتضمن إلا بعض أبرز الملاحظات من باب الاقتضاب والتيسير.

١١- وأعربت اللجنة مجدداً عن قلقها إزاء الخصوم الطويلة الأجل وغير الممولة الكبيرة في صندوق التأمين الصحي للموظفين وحساب مدفوعات نهاية الخدمة وأوصت بمواصلة رصد الصندوق والحساب على السواء عن

كثب بالتبليغ المنتظم عن تطور حالة العجز مع مرور الزمن وعن أي انحراف غير متوقع عن المسار المقرر لتخفيض العجز. وأوصت أيضاً بأن تحيط الأجهزة الرئاسية المعنية علماً على النحو الواجب بآثار الخصوم الآتية الذكر.

١٢- وأحاطت اللجنة علماً بالتفسيرات التي قدمتها الإدارة وحظيت بدعم مراجع الحسابات الخارجي بشأن تنفيذ الإدارة للمعيار ٢٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق بتقييد الإيرادات (الذي تقيد المنظمة عملاً به مسبقاً إيرادات المساهمات الطوعية المحصلة أو المتعهد بها في ظل الظروف الملائمة وعندما لا تحدد الجهة المساهمة شروط الدفع، على الخصوص).

١٣- وأحاطت اللجنة أيضاً علماً بالتفسيرات المقدمة في الفقرة ٧ من تقرير المديرية العامة لعام ٢٠١٣ الذي تمت مشاطرته مع اللجنة في صيغته النهائية والمتصلة بطبيعة البيانات المالية السنوية وفقاً لما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وما تنص عليه المادة الثالثة عشرة من اللائحة المالية المعدلة نتيجة لذلك في حين أن الفترة المالية للميزانية تظل تستغرق عامين عملاً بالمادة الثانية من اللائحة المالية. ولم تبد اللجنة أي تحفظات أو تقدم أي تعليقات في صدد هذه الممارسة.

١٤- واستناداً إلى الاستعراضات والمناقشات المشار إليها أعلاه وبناءً على اعتزام مراجع الحسابات الخارجي إبداء رأي غير متحفظ بشأن البيانات المالية حسبما هو مبلّغ عنه (لم يصدر هذا الرأي في صيغته النهائية في الوقت المناسب لكي تستعرضه اللجنة)، لم تعرب اللجنة عن أي تحفظات بشأن تقديم البيانات المالية إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وجمعية الصحة العالمية.

١٥- وطلبت اللجنة أيضاً الحصول على ما يلي: (١) التقرير المطول لمراجع الحسابات الخارجي الذي يتوقع أن يشمل ما خلص إليه مراجع الحسابات الخارجي من نتائج وما قدمه من توصيات فيما يتصل بإطار المنظمة للمراقبة الداخلية (لم يكن هذا التقرير جاهزاً لدى انعقاد اجتماع اللجنة)، (٢) وردود الإدارة على ذلك إضافة إلى خطط العمل عند الاقتضاء (أو المبررات التي تفسر عدم الاتفاق مع التوصيات حسبما قد يقتضيه الحال).

تصريف شؤون صندوق التأمين الصحي للموظفين ووضعه المالي

١٦- أحيطت اللجنة بالمعلومات عن الوضع الحالي لصندوق التأمين الصحي للموظفين التي شملت تصريف شؤون الصندوق وأداءه الاستثماري ووضعه المالي.

١٧- وتعتبر اللجنة صندوق التأمين الصحي للموظفين ووقعه على صافي أصول المنظمة كعنصر مادي من مواصفات المخاطر التي تتعرض لها المنظمة. ومن هذا المنطلق وإضافة إلى ملاحظة اللجنة الواردة في الفقرة ٨ أعلاه (بشأن الخصوم غير الممولة)، توصي اللجنة بأن تخضع عمليات صندوق التأمين الصحي للموظفين وبياناته المالية لدرجة عالية من التدقيق والمراقبة ويعاد النظر في ممارسات تصريف شؤون الصندوق والتبليغ عنها لتعزيز المساءلة والشفافية إزاء أصحاب المصلحة. وتوصي أيضاً برسم خرائط مواصفات المخاطر التي يتعرض لها الصندوق وإدارة هذه المواصفات ورصدها عن كثب.

١٨- وتوصي اللجنة بوجه خاص بأن تكمل المنظمة سياستها الاستثمارية الخاصة بصندوق التأمين الصحي للموظفين بإتاحة تعريف أوضح لمستوى تحملها للمخاطر (وإجراءاتها ذات الصلة) فيما يتعلق بالاستثمارات والعائدات المستهدفة.

١٩- وتوصي اللجنة بأن تؤخذ في الاعتبار الآثار المحتملة الناجمة عن إشراك كيانات مشاركة أخرى وتطلب أن تشمل العروض القادمة المتصلة بوضع تمويل الصندوق مثل هذه الكيانات وما تحرزه من تقدم في تخفيض العجز بهدف اكتساب فهم نشط لحالة العجز على فترات دورية. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً توقعات التمويل والوضع الذي قد ينشأ إن كفت كيانات فردية عن الوجود.

٢٠- ونظراً إلى حجم الصندوق وإلى ما تضطلع به المنظمة من دور بارز ومن مسؤوليات في إدارته، توصي اللجنة أيضاً بضرورة أن توافق المديرية العامة من الآن فصاعداً على التقرير المالي السنوي لصندوق التأمين الصحي للموظفين.

المعلومات المستجدة عن إصلاح المنظمة

٢١- ظلّ الإصلاح يمثل بنداً رئيسياً متكرراً من بنود جداول أعمال اجتماعات اللجنة. وأحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالتقدم المحرز في تنفيذ عملية الإصلاح. وأحاطت علماً بتقرير تقييم المرحلة الثانية الذي أعدته مؤسسة برايس وتر هاوس كوبرز "والنهج المعزز لإدارة المشاريع" الذي اعتمده المنظمة لتنفيذ عملية الإصلاح. وأشادت اللجنة بمبادرات الإدارة المتعلقة بتنفيذ عملية الإصلاح وهي تدعم إجراءاتها من حيث إنشاء إطار أفضل للرصد. وتسلط الأضواء على المجالات التالية المحفوفة بالمخاطر.

٢٢- **شمول نهج إدارة المشاريع:** تقترح اللجنة ضرورة أن تتناول الخريطة التوضيحية للمشاريع خطط التنفيذ على نحو كاف بما يشمل المنجزات المستهدفة الملموسة والمؤشرات والأطر الزمنية وما يتصل بذلك من ترتيبات للرصد والمساءلة.

٢٣- **فعالية استراتيجية الاتصالات:** مازالت اللجنة تعتبر استراتيجية الاتصالات المتعلقة بعملية إصلاح المنظمة كعامل رئيسي للنجاح. وتخشى احتمال أن تظل استراتيجية الاتصالات المتعلقة بالإصلاحات غير مصاغة على نحو ملائم أو كاف مما قد يؤدي بدوره إلى ظهور مخاطر كبيرة تنطوي على حالات التأخير أو الإخفاق. وعليه، قررت اللجنة أن تكرر الوقت في اجتماعاتها القادمة لإجراء تقييم مع الإدارة لاستراتيجيتها للاتصالات المتعلقة بعملية الإصلاح بهدف تعزيز الارتياح بشأن فعالية الاستراتيجية في إشراك موظفي المنظمة وسائر أصحاب المصلحة.

٢٤- **مدى كفاية استراتيجية الموارد البشرية:** ترى اللجنة أيضاً أن استراتيجية الموارد البشرية الجديدة والسياسات المتصلة بها تكتسي أهمية حاسمة كعوامل رئيسية محركة للإصلاح غير أنها تخشى أن تؤثر السياسات والاستراتيجيات التي لا تصاغ صياغة كافية تأثيراً سلبياً في نجاح جهود الإصلاح. وستسعى اللجنة أيضاً إلى تعزيز الارتياح في اجتماعاتها القادمة بشأن استراتيجية الموارد البشرية الجديدة.

٢٥- **تصريف شؤون عملية الإصلاح:** أحاطت اللجنة أيضاً علماً بأن عملية إدارة التغيير لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها وعمقها وبضرورة عدم الاستهانة بالمصاعب المصادفة لتنفيذها على جميع مستويات المنظمة. وإذ تعترف اللجنة بأهمية وجود فريق أساسي بوجه عملية الإصلاح، ترى أيضاً أنه ينبغي للمديرين الإقليميين الاضطلاع بدور المحرك الرئيسي لعملية إصلاح المنظمة في أقاليمهم المعنية من حيث إحداث التغييرات الهيكلية

والإجرائية المطلوبة. ولا بد من رصد هذه التغييرات وتقديرها من حيث مدى كفايتها من خلال الإصلاح العام لتصريف الشؤون بقيادة المديرية العامة.

المعلومات المستجدة عن استكمال إطار المراقبة الداخلية

٢٦- ظلّ إطار المراقبة الداخلية إضافة إلى التعديلات المقرر إدخالها عليه يشكل أيضاً بنوداً رئيسياً من بنود جداول أعمال اجتماعات اللجنة. وبحثت اللجنة في اجتماعها المعقود في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ مع مراجع الحسابات الخارجي ومدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية ملاحظاتها بشأن مواطن ضعف المراقبة. واستمعت أيضاً إلى ردود الإدارة على ذلك وإجراءاتها المقررة (التي تتطلع اللجنة إلى تلقيها ضمن تقرير رسمي). وأحاطت أيضاً علماء مع الاهتمام الشديد بتقرير الإدارة عن الإطار الجديد للمراقبة الداخلية. ويرد فيما يلي ما نتج عن المناقشات المذكورة آنفاً:

(أ) أحاطت اللجنة علماء بالجهود الجبارة التي تبذلها الإدارة، وتلقت مع الارتياح البيانات عن أوجه التحسين المتصلة بعملية الإصلاح في مجالي المساءلة والمراقبة. وأحاطت أيضاً علماء بالاتجاه الإيجابي المتمثل في "فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في عمليات المراجعة القطرية" وتعجيل تنفيذ توصيات المراجعة (على أنه لا يزال هناك مجال كبير محتمل للتحسين).

(ب) ومع ذلك، ما برحت اللجنة تعتبر مواطن ضعف المراقبة الراهنة كمخاطر رئيسية يتأثر بها تحقيق الأغراض في المنظمة، وإذ تعترف بأوجه التحسين وبمشاركة الإدارة، نظل نعرب عن قلقها إزاء مواطن الضعف العامة وعدم الفعالية أو نقص الأداء المبلغ عنهما فيما يتصل بضوابط مهمة.

(ج) وتوصي اللجنة بإجراء تقييم وقائي ملموس وشامل لإطار المراقبة العام والتبليغ المنتظم عنه بهدف تقديم "وجهة نظر نشطة" عن اللوحة الإدارية وتحديد مقدار التقدم المحرز فيما يتصل بمؤشرات الأداء الرئيسية.

(د) وفيما يرتبط بالفقرة الفرعية (ج)، تسلم اللجنة بأهمية التقدم المحرز في وضع إطار جديد للمراقبة الداخلية وإطار جديد للمساءلة (تتطلع اللجنة إلى بحثهما بالتفصيل في اجتماعها المزمع عقده في تموز/ يوليو ٢٠١٤) يتصدیان للثغرات الراهنة ويتحمل المديرين في ظلهما المسؤولية عن جوانب عملهم الإدارية والمالية مما يمثل تغييراً مهماً ومرحباً به في الثقافة التنظيمية.

(هـ) وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة أيضاً علماء بأوجه التحسين الأخيرة في أدوات الرصد الموجهة إلى المديرين ولاسيما اللوحة الإدارية التي تنطوي على مؤشرات مالية وغير مالية.

(و) وقد طلبت اللجنة وتلقت نماذج عن خطابات المصادقة من المديرين العاميين المساعدين والمديرين الإقليميين وهي توصي بأن تواصل المنظمة إضفاء الطابع الرسمي على عملية المصادقة برعاية مكتب خدمات المراقبة الداخلية للتأكد من تمكن الإدارة والمكتب من رصد تلقي خطابات المصادقة وما إذا تم التوقيع عليها على النحو الواجب. وتكرّر اللجنة أيضاً توصيتها بأن تكون اللجان الإقليمية في عداد الجهات التي تكفل حسن تطبيق إطار المراقبة الداخلية وتوصيتها بتوسيع نطاق خطابات المصادقة/ التمثيل التي يوقع عليها المديرين العاميين المساعدين والمديرين الإقليميين كي يتجاوز نطاق الضوابط المالية المحضنة.

(ز) ومن الأمور المشجعة للجنة أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية يعين في الوقت الحالي موظفين إضافيين للوفاء بولايته التي تشمل تغطية التقييم.

(ح) وتحيط اللجنة علماً بالتحديات المتواصلة المواجهة فيما يتعلق بإطار المنظمة للمساءلة والمتمثلة في خطوط الإبلاغ التي لاتزال غير موجودة أو غير واضحة بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية وبين المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية مما يمثل في كلتا الحالتين ثغرات ما برح ينبغي التصدي لها.

(ط) وتحيط اللجنة أيضاً علماً بأن بعض التحديات لاتزال مطروحة فيما يتصل بالتبليغ عن أصول المنظمة الثابتة ومصرفات التشغيل العامة فيها وتشجع الأمانة على مواصلة الخطوات الإصلاحية التي سبق اتخاذها في هذا الصدد مثل إدماج نظام إدارة المخزونات على وجه تام في نظام الإدارة العالمي في جميع الأقاليم.

٢٧- وستواظب اللجنة على رصد مدى كفاية ضوابط المنظمة الداخلية.

المعلومات المستجدة عن التقدم المحرز وخطة عمل مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات

٢٨- استعرضت اللجنة باهتمام شديد تشغيل المكتب الجديد في سياق مواصلة تقييمها لإطار المراقبة الداخلية وإطار المساءلة. واعترفت بالأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها وظيفة المكتب وأعربت عن سرورها لملاحظة المواعيد البعيدة المطمح المعتمدة لتنفيذ أوجه التحسين الرئيسية ولاسيما اعتماد سجل المخاطر الجديد المتوقع في الوقت المناسب لعرضه على اجتماع لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٩- وتتعرف اللجنة بأهمية عمل المكتب وتجدد دعمها لهذه المبادرة. وتتطلع إلى الحصول على المزيد من المعلومات المستجدة عن التقدم المحرز من أجل استكمال سجل المنظمة للمخاطر خلال اجتماعها المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتؤيد الجدول الزمني المقترح لإعداد سجل المخاطر في أسرع وقت ممكن على الرغم من تحديات التأسيس والتنفيذ التي لا مفر منها.

٣٠- وسلطت اللجنة أيضاً الأضواء على ضرورة التوفيق بين سجل المخاطر وإطار المراقبة الداخلية.

٣١- وترحب اللجنة بتنقيح سياسة المنظمة للإبلاغ عن المخالفات وخصوصاً بهدف زيادة وضوح الجوانب المندرجة في تعريفها الأوسع نطاقاً وفي نطاقها المفهوم عادة الذي يتجاوز نطاق توفير الحماية للمبلغ عن المخالفات. وعلاوة على ذلك، ستطلب اللجنة الحصول على كفالة إضافية بشأن وجود عملية الإبلاغ ومناقتها فيما يتصل بحالات الغش والمخالفة التي يشتهب في ارتكابها.

٣٢- وتوصي اللجنة بضرورة بدء العمل على وضع مدونة أخلاقيات المنظمة الجديدة المقررة كمسألة ذات أولوية عالية.

المعلومات المستجدة عن خدمات المراقبة الداخلية

٣٣- تشجع اللجنة الأمانة على مواصلة تعزيز القدرة الراهنة لمكتب خدمات المراقبة الداخلية في سياق النطاق العام لولاية المكتب ونطاق التغطية المطلوبة في مجالات المراجعة والتحقيق والتقييم على كل مستويات المنظمة. ويسرنا أن نلاحظ أن ممارسات المراجعة التي يتبعها المكتب قد خضعت لاستعراض ضمان الجودة من جانب مؤسسة برايس ووتر هاوس كوبرز بناء على إطار الممارسات الصادر عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وتتطلع إلى الاطلاع على خطط المكتب لتنفيذ توصيات هذا الاستعراض. وفيما يتصل بنتائج المكتب:

(أ) تحيط اللجنة علماً بتوصيات المراجعة ذات النسبة المئوية العالية من حيث "الأهمية" مقابل التوصيات ذات الأهمية المتوسطة أو المنخفضة وتقتصر تنقيح المنهجية ونظام التقييم للوصول إلى هذا التصنيف وتوحيدهما على كل مستويات المنظمة. وينبغي تقديم توجيهات أشد إحكاماً إلى كل فريق معني بالمراجعة لدى تطبيق المعايير بهدف النهوض بتصنيف النتائج على أساس ترجيح المخاطر لتمكين الإدارة من تطبيق محور تركيز محدد الهدف بدرجة أكبر ومنح الأولوية لاتخاذ الإجراءات.

(ب) وتوصي اللجنة أيضاً بأن تعتمد الإدارة خطة محددة تشمل التزامات راسخة بنتائج التنفيذ المتصلة بمواطن الضعف الملاحظة ضمن تقارير المكتب بالاستناد إلى غايات ومؤشرات محددة خاصة بالسنة القادمة.

(ج) ويساور اللجنة القلق إزاء استمرار تكرار مواطن ضعف المراقبة المسجلة في الغالب في المجالات ذاتها ضمن تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن مكاتب المنظمة القطرية. وتوصي بأن يرفع المديرين الإقليميون تقارير منظمة عن هذه المسألة إلى المديرية العامة بناء على مجموعة محددة مسبقاً من المعايير والمؤشرات الواضحة الخاصة بالأهمية المادية والمخاطر التي تتطوي عليها مواطن الضعف المذكورة. وتتطلع اللجنة إلى إحاطتها بالمعلومات المنتظمة عن التقدم المحرز في هذا المضمار.

(د) وترى اللجنة أن هناك حاجة إلى تعزيز ترشيد دورة المساءلة عن تنفيذ نتائج تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ويبدأ ذلك في الوقت الحالي بإصدار تقرير للمراجعة في المقر الرئيسي يُرفع إلى جمعية الصحة العالمية في نهاية المطاف في حين أن الإجراءات الإصلاحية تكمن أساساً في المكاتب الإقليمية التي ترفع مع ذلك تقاريرها إلى اللجان الإقليمية المعنية.

مؤتمر الفيديو المعقود مع المكتب الإقليمي لأفريقيا بشأن قضايا محددة متعلقة بالامتثال والمراقبة الداخلية

٣٤- بحثت اللجنة خلال اجتماعها المعقود في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ عن طريق مؤتمر الفيديو المعقود مع مدير الشؤون الإدارية والمالية والمسؤول عن الميزانية والشؤون المالية والمسؤول الكبير عن الامتثال في المكتب الإقليمي لأفريقيا سبل تحسين تقييم تحديات المراقبة ووقع الإصلاح في المكاتب الإقليمية.

٣٥- ولاحظت اللجنة مع الارتياح مشاركة مدير الشؤون الإدارية والمالية المباشرة في الفريق المعني بإصلاح المنظمة ومسألة مواءمة المكتب الإقليمي على ما يبدو مع المقر الرئيسي من حيث توجه عملية الإصلاح. وتعتبر أن "تقبل" جميع الموظفين الإقليميين ولاسيما على مستوى مكاتب المنظمة القطرية لعملية إصلاح المنظمة والتزامهم بها على وجه تام يمثلان عاملاً رئيسياً لنجاح تنفيذ هذه العملية في الإقليم.

٣٦- ومن الأمور التي دعت اللجنة إلى الاطمئنان أيضاً أوجه التحسين الأخيرة التي خضع لها نظام المراقبة الداخلية مثل إدماج المكتب الإقليمي التام في نظام الإدارة العالمي وجهوده المفيدة المبذولة لتعزيز الامتثال لتوصيات المراجعة عبر فريق خاص معني بالامتثال يرفع التقارير إلى المدير الإقليمي مباشرة.

٣٧- وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أن بعض مكاتب المنظمة القطرية في الإقليم الأفريقي لاتزال تكافح مشاكل ترتبط بالبنية التحتية وشؤون الموظفين والتمويل وتجعلها ضعيفة وعرضة لارتكاب الأخطاء في إطار عملياتها اليومية.

٣٨- وتحيط اللجنة علماً باختلاط أفرقة الدعم المشتركة بين البلدان المنشأة بالتحديد لمساعدة المكاتب القطرية على تنفيذ برامجها التقنية والإدارية من حيث فعالية هذه الأفرقة حتى الآن لدى أخذها في الاعتبار في سياق شواغل المراجعة المستمرة المتعلقة بالتعاون المالي المباشر والمشتريات المحلية وإدارة الأصول الثابتة.

مسائل أخرى

٣٩- تناولت اللجنة خلال اجتماعاتها ومناقشاتها عدة مواضيع أخرى على النحو التالي بوجه خاص. وأحيطت اللجنة بالمعلومات عن هيكل وظيفة المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات ونطاق خدماتها ووضع تمويلها. وفي حين أن هيكل تصريف الشؤون متوفر بالنسبة إلى مشاريع مهمة في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل نظام الإدارة العالمي، تعرب اللجنة عن قلقها لاستمرار عدم توفر هيكل ملائم لتصريف شؤون تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي في المنظمة وتوصي بالتالي بالتصدي لهذه الثغرة كمسألة ذات أولوية.

٤٠- وترى اللجنة أيضاً أن المسؤولية عن ضمان مواصلة الأعمال في المنظمة لاتزال مشتتة وتوصي بأن تُسند المسؤولية عن هذا المجال بوضوح إلى مسؤول تنفيذي كبير.

٤١- وتوصي اللجنة بأن تثبت المنظمة من القيمة التجارية الحالية لمبانيها الرئيسية من منظور المنظمة كمشروع متواصل.

٤٢- وتلقت اللجنة باهتمام شديد عروضاً عن اللوحة الإدارية والموقع الإلكتروني الخاص بعملية الإصلاح ومنصة تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بسجل المخاطر.

٤٣- واعتمدت اللجنة عدداً من أوجه التحسين الإدارية في مجال عملها بغية تحسين التوقيت المناسب لحصولها على المعلومات وتعزيز وضوح هذه المعلومات ووجاهتها وموامة عمل اللجنة مع ولايتها وتخطيطها السنوي.

فريد لحدود (الرئيس) وموكيش أريا
وماري نكيوب وروبرت ساملز وستيف تانتون

= = =